الرقابة الماليــة
Financial Control

تحول الرقابة المالية

نشرة التعريف العام بالتحول في الرقابة المالية

تحول الرقابة المالية

انطلاقاً من رؤية السعودية 2030 لتعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية، وتحسين أداء الجهات الحكومية، أُطلقت مبادرة وزارة المالية المتعلقة بـ «دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية»، لمواكبة أحدث الممارسات العالمية في أساليب الرقابة المالية، وللاستفادة من التطور التقني الذي تشهده المملكة، وبهدف تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية، من خلال تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية، لتمكينها من أداء عملها بكفاءة وفاعلية

1960م
صدور نظام الممثلين الماليين والذي بموجبه مارست وزارة المالية دورها الرقابي من خلال المراقب المالي

2016م
إطلاق رؤية السعودية 2030

2017م
أطلقت وزارة المالية مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، والتي استحدثت من خلالها أساليب رقابية أكثر مرونة للتحول إلى المزيج الرقابي

تعريف الرقابة المالية

تُعرّف الرقابة المالية بأنها السياسات والإجراءات والوسائل، التي من خلالها يتم التحقق من:

- سلامة العمليات ذات الأثر المالي على الميزانية والقوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة بالجهة.
- كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.
- مدى التزام الجهة بالأنظمة واللوائح والأدلة والتعليمات والقرارات ذات الصلة.

ولهذا التحول ثلاثة أهداف رئيسية:

- تطوير الإطار الرقابي في القطاع الحكومي
- تطوير كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات
- تطوير قدرات المعنيين في الجهات بمفاهيم الرقابة المالية

ويتمثل دور وزارة المالية الرقابي المطبق حالياً في **أسلوب الرقابة المباشرة** على جميع الجهات الحكومية الخاضعة لرقابتها، وتهدف المبادرة إلى تنويع الأساليب الرقابية وهي:

- **الرقابة المباشرة** من قبل المراقب المالي.
- **الرقابة الرقمية والتقنية** من خلال تقييم أنظمة المعلومات وتحليل ومراقبة البيانات
- **الرقابة الذاتية** من قبل الجهة ذاتها
- **رقابة التقارير** من خلال تحليل تقارير الجهة .

الإدارات المستهدفة بالتحول لدى الجهات المعنية

حُددت الإدارات المستهدفة بأعمال المبادرة لدى الجهات بناء على اختصاصاتها وعلاقتها بالعمليات المالية؛ نظراً لدور هذه الإدارات في عمليات الصرف وتفعيل الرقابة الذاتية، وهي:

- المراجعة الداخلية
- المالية والميزانية
- الموارد البشرية
- تقنية المعلومات
- المشتريات والعقود
- الحوكمة والمخاطر والالتزام
- المستودعات ومراقبة المخزون
- أي إدارات أخرى مرتبطة بالعمليات المالية

مسؤوليات الجهات المعنية لدعم عملية التحول

يشكل دور الجهات المستفيدة من التحول أهمية كبرى في نجاح عملية التحول، حيث يعتمد نجاحها على التزام الجهة بتنفيذ الضوابط الرقابية التي تحددها وزارة المالية، وستكون الجهة مسؤولة عن الآتي:

- تطوير ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية
- تفعيل وتعزيز دور ادارة المراجعة الداخلية وإدارة الحوكمة والمخاطر والالتزام
- الالتزام بالإجراءات التي تُقرها وزارة المالية وفقا للأسلوب الرقابي الموكل للجهة تطبيقه.
- الالتزام بتنفذ الخطط التصحيحية المتفق عليها ومعالجة أي خلل في تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية وعناصر الرقابة الداخلية .
- توعية وتشجيع ودعم عمليات التدريب وبناء المهارات والقدرات في مجالات وأنظمة الرقابة الداخلية
- صحة جميع العمليات المالية التي تصدر عنها، وسلامتها النظامية، واستخدام المال العام فيما خصص له، أياً كان الأسلوب الرقابي المطبق في الجهة

دور الموظف في نجاح عملية التحول

للموظف أثر كبير في نجاح عملية التحول إلى الرقابة الذاتية، ودعماً للجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، ينبغي الالتزام بالآتي:

- **تكوين** فهم كاف عن المبادرة وكيفية تأثيرها على دوره الوظيفي
- **ممارسة** عمله وفق المسؤوليات والمهمات المحددة بالأطر والضوابط الرقابية
- **التعاون** مع إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية
- **الالتزام** بالسياسات والتوجيهات من دليل أخلاقيات المهنة

في حال وجود أي استفسارات، يسعدنا تواصلكم معنا عبر البريد الإلكتروني للرقابة المالية

sdfci@mof.gov.sa

وزارة الماليــة
Ministry of Finance

للمزيد من المعلومات حول الرقابة المالية
يرجى مسح الرمز عبر الهاتف